الجزء الثاني

تحليل تقارير الدول والملاحظات الختامية

ثانيا - تحليل تقارير الدول والملاحظات الختامية

15- في ضوء قيود الموارد، اقتصر الأمر في اختيار تقارير الأطراف والملاحظات الختامية لهذه الدراسة على دورة واحدة من دورات معظم الهيئات المنشأة بمعاهدات. ورغم أن هذا الإطار الزمني أضيق من أن يسمح باستخلاص استنتاجات قطعية يظهر من اتجاهات محصلة هذه الممارسة أن معالجة المنشأة بمعاهدات لمسألة التثقيف في مجال حقوق الإنسان تتفاوت كثيراً بين هيئة وأخرى.

16- ومن الجدير بالذكر أن الهيئات المنشأة بمعاهدات قد تلقت معلومات مستفيضة عن المبادرات الوطنية للنهوض بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما في ذلك لجنة القضاء على التمييز العنصري ولجنة حقوق الطفل، اللتان تطلبان في مبادئهما التوجيهية بشأن تقديم التقارير تزويدهما تحديدا بمعلومات عن الجهود التي تبذلها الدول للنهوض بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان (انظر الفرع أولا). وعلى النقيض من ذلك، فإن البيانات المقدمة إلى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن المادة 13 تحتوي أحياناً، لا بشكل منهجي، إشارات إلى الجهود المتعلقة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

17- وعادة ما لا تتناول الهيئات المنشأة بمعاهدات في أثناء فحصها لتقارير الدول سوى البعض من المجموعات المستهدفة المذكورة في خطة العمل. ونادراً ما يطلب من الحكومات، عندما تبلغ عن التدابير المتخذة، أن تقدم تقييماً لتأثير التدابير (عدا لجنة حقوق الطفل التي تطلب ذلك)، أو أن تحدد، كخطوة أولية، أية فجوات موجودة في البرامج القائمة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وكانت لجنة حقوق الطفل اللجنة الوحيدة التي أشارت إلى إعلان "عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان" وإلى الجهود الخاصة المضطلع بها في هذا الإطار.

ألف - لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

18- جرى استعراض أربعة من التقارير المقدمة إلى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولم يسهب سوى واحد منها (هونغ كونغ) في تفصيل مكونات حقوق الإنسان في المحيط التعليمي الرسمي. أما فيما يتعلق بالجماهير المستهدفة الأخرى فيشير ذلك التقرير إلى ما قدمته الحكومة بموجب معاهدة أخرى (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية).

19- ويلاحظ عامة أن لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تشير بشكل منهجي إلى نشر تقارير الدول وتوصيات اللجنة وكثيراً ما تعرب عن قلقها في الحالات التي يظهر فيها أن الحقوق المعنية ليست معروفة جيداً بما فيه الكفاية (مثلا، الملاحظات الختامية بشأن فنلندا والبرتغال/ماكاو). ويبدو أن الملاحظات الختامية للجنة بشأن البرامج التثقيفية في مجال حقوق الإنسان تستهدف المسؤولين عن إقامة العدل، ولا سيما المحامين والقضاة، ولكنها نادرا ما تستهدف المهنيين الآخرين المشتغلين بالأمور ذات الصلة

بـــالحقوق الاقتصـــادية والاجتماعيـــة والثقافيـــة، وبالتحديـــد الأخصـــائيين الاجتماعيين والعاملين في مجال الطب والمسؤولين الحكوميين القائمين على التنمية أو التخطيط الاقتصادي.

باء- اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

20- يبدو، بصفة عامة، أن التثقيف في مجال حقوق الإنسان ليس واحدا من مجالات التركيز الرئيسية في تقارير الدول الأطراف المقدمة إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان. فمن بين ستة تقارير مستعرضة، تسترعي عدد بسيط منها الانتباه إلى التدابير المتخذة لإنشاء مؤسسات أو مراكز وطنية لحقوق الإنسان لنشر المعلومات أو ولوضع برامج تدريبية للمشتغلين بالمهن القانونية أو بغيرها من المهن (الدانمرك، وغابون، وسويسرا). ومن الجدير بالذكر أن غابون تناشد المجتمع الدولي والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة إنشاء برنامج تدريبي عالمي للمهنيين في مجالات إنفاذ القوانين. وذكرت بيرو في تقريرها أن التدريب على حقوق الإنسان هو جزء من جهودها لإعادة الطمأنينة في البلد وأشارت إلى التدريب المقدم لأفراد القوات المسلحة والشرطة الوطنية الذين يخدمون في المناطق التي تعلن فيها حالة طوارئ.

21- وتتباين الملاحظات الختامية للجنة المعنية بحقوق الإنسان في محتواها. فكثيرا ما يوصى ببرامج تدريب متخصصة للمشتغلين بالمهن القانونية وبإنفاذ القانون. وأحيانا ما تحدد مجالات اهتمام بعينها فيما يتعلق بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان: ففيما يتصل بألمانيا، استرعت اللجنة الانتباه إلى الحاجة إلى التثقيف لمكافحة العنصرية؛ وفيما يتصل بسويسرا، أقترحت تدابير تثقيف إضافية في مجال المساواة بين الجنسين؛ وفيما يتصل ببيرو، أوصت اللجنة ببرامج تثقيفية للأطفال والمجتمع ترمي، بإشاعة التفاهم، إلى تعزيز مبادئ حقوق الإنسان والتسامح ودورهما في إقامة ديمقراطية سليمة وطيدة. وعلى الرغم من عدم وجود أية إشارة في معظم تقارير الدول الأطراف إلى برامج وطنية واسعة النطاق للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، فإن اللجنة لم تنصح ببرامج تثقيفية أشمل إلا في حالة غابون، وذلك فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة للتعاون التقني في مجال حقوق الإنسان الذي يتولى إدارته مكتب مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

جيم- لجنة القضاء على التمييز العنصري

22- يحتوي العديد من التقارير المقدمة إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري على كم كبير من المعلومات بشأن المبادرات الوطنية من أجل التثقيف في مجال حقوق الإنسان . ويركز الكثير من هذه التقارير على أهمية استخدام وسائط الإعلام كوسيلة للقضاء على الصور السلبية. ويشار في التقارير إلى السياسات وإلى التدابير القانونية المتعلقة بوسائط الإعلام والتي تؤكد واجب السلطات في حظر التمييز العنصري (جمهورية الصين الشعبية، والهند)، وتعزيز الاندماج العنصري (البرازيل وفنزويلا) وتوفير سبل الانتصاف القانوني من التمييز العنصري (مالطة). ويذكر بصفة خاصة أن الهند أشارت إلى وضع مبادئ توجيهية لكفالة امتناع وسائط الإعلام عن الدعوة إلى النعرات العنصرية والنعرات الأخرى. وقد قام مجلس الصحافة في الهند بوضع المبادئ التوجيهية لوسائط الإعلام الممولة كقطاع خاص، بينما قامت الحكومة بوضع المبادئ التوجيهية لوسائط الإعلام التي تديرها الدولة.

23- وثمة مبادرات محددة تشمل تنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية، والاحتفال بالأيام التذكارية، وتنظيم المسابقات المدرسية ووضع المناهج والمقررات الدراسية وغير ذلك من المواد التعليمية في موضوع التمييز العنصري. وتركز هذه المبادرات بالأساس على قطاع التعليم الرسمي، مع اهتمام خاص بأعضاء هيئات التدريس، والطلاب الجامعيين وتلاميذ المدارس. وتذكر حكومتان أن التثقيف في مجال حقوق الإنسان هو من واجبات الدولة بمقتضى دستوريهما (جمهورية الكونغو الديمقراطية وفنزويلا). وينص الدستور في إحدى الحالات على نشر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق الأفريقي لحقوق والإنسان والشعوب وجميع صكوك حقوق الإنسان الدولية المصدق عليها بحسب الأصول، والإعلام عنها، وعلى التزام الدولة بإدراج حقوق الإنسان في جميع البرامج التدريبية للمدارس والقوات المسلحة والخدمات الأمنية (جمهورية الكونغو الديمقراطية).

24- وتقدم ناميبيا معلومات عن نوع الأنشطة التي تدعو إليها خطة العمل، وإن لم يكن بالطريقة الشاملة المقترحة في الخطة. وقد أنشئت لجنة وطنية مشتركة بين الوزارات للتثقيف المدني من أجل تحديد مشاكل التمييز العنصري ومعالمها. وتشترك في عضوية هذه اللجنة منظمات حكومية فضلاً عن مؤسسات خاصة من المجتمع المدني. وتبرز حكومة أخرى

(موريشيوس) ما تقدمه المنظمات غير الحكومية من إسهام والحاجة إلى التعاون مع هذه المنظمات[2].

25- وقد أتت الملاحظات الختامية للجنة شاملةً نسبيا فيما يتعلق بالجماهير المستهدفة. وتتضمن معظم الملاحظات الختامية توصيات تؤكد الحاجة إلى زيادة المبادرات الخاصة بتنفيذ المادة 7 من العهد، ولا سيما فيما يتعلق بتنقيح المقررات الدراسية في المدارس وتدريب الموظفين العموميين. كما جرى التركيز على الحاجة إلى استحداث المزيد من البرامج والحملات لتعزيز حقوق الإنسان (مالطة، وبوليفيا، والبرازيل). وفيما يمكن أن يوصف بأنه خلاصة مثيرة للاهتمام ردا على تقرير البرازيل، تشير اللجنة إلى الحاجة إلى وضع مؤشرات لتقييم برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان الموجهة إلى الضعفاء.

---

(2) ثمة اثنتان من الدول الأطراف لم تدرس لجنة القضاء على التمييز العنصري تقريريهما في دورتها التاسعة والأربعين، هما غواتيمالا وبنما. ويكرر هذان التقريران بشكل خاص على التعاون والتمويل الدوليين من أجل وضع برامج موسعة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وتذكر بنما أنها وضعت، بتمويل دولي وبالتعاون مع معهد البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان واليونسكو والوكالة الدانمركية للتنمية الدولية، خطة عمل وطنية شاملة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان تشمل: مسحاً لحالة التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس، وتنقيحاً للكتب المدرسية، وتدريباً للمدرسين، وإنشاء شبكة من المدربين في مجال حقوق الإنسان ولجنة وطنية للنهوض بالتثقيف والتعلم في مجال حقوق الإنسان.

دال- لجنة مناهضة التعذيب

26- تشير التقارير المقدمة إلى لجنة مناهضة التعذيب، إشارة عامة، إلى تعريف المنتهكين المحتملين بنص اتفاقية مناهضة التعذيب؛ ولم ترد أية إشارة إلى مبادرات تثقيفية محددة موجهة إلى الضحايا المحتملين لهذه الانتهاكات. وقد أبلغ البعض من الدول الأطراف عن برامج تثقيف أكثر عمومية في مجال حقوق الإنسان (أوروغواي وجمهورية كوريا). ويبرز البعض منها برامج التعاون التقني للتثقيف في مجال حقوق الإنسان المضطلع بها بالاشتراك مع منظمات دولية (جورجيا وأوروغواي).

27- وتوصي لجنة مناهضة التعذيب دائماً، في ملاحظاتها الختامية، بأن تنشر الدول الأطراف نص الاتفاقية في جرائدها الرسمية، إن لم يكن قد سبق لها ذلك. وقد وجدت اللجنة في العديد من الحالات أن الدول الأطراف بحاجة إلى استحداث أو تعزيز برامج تدريب لجماعات المهنيين المعنيين بإقامة العدل، أو المعنيين بمنع التعذيب أو اكتشاف حالاته 0كما هو الحال بالنسبة للعاملين في مجال الطب (الفقرة 1 من المادة 10 من الاتفاقية). ولم يعثر على أية إشارة تشجع الدول الأطراف على إدراج حظر التعذيب في القواعد أو التعليمات التي تصدرها بشأن واجبات ووظائف مثل هؤلاء الأشخاص (الفقرة 2 من المادة 10).

28- وعموما، فليس مطلوبا من الدول الأطراف أن تقدم معلومات عن مستوى الأنشطة التثقيفية المضطلع بها لتعزيز معرفة عموم السكان بمحتويات الاتفاقية. وفي إحدى الحالات، أشارت اللجنة إلى تثقيف الجمهور، وبالأخص إحدى الجماعات الضعيفة (الاتحاد الروسي) عن طريق التوصية باعتماد برامج لإعلام المحتجزين والجمهور بحقوقهم وبالوسائل المتاحة لحمايتهم بموجب القانون.

هاء- اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

29- يظهر من تقارير الدول إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة أن الدول تدرك أن قيام مجتمع يراعي الفوارق بين الجنسين ويكفل المساواة بينهما يبدأ بتثقيف الأطفال الصغار ومن يعلمونهم (الوالدين والمدرسين). وتشير تقارير عديدة إلى الحاجة إلى القضاء على السلوكيات النمطية في الحياة المنزلية (الفلبين وسلوفينيا وتركيا). وعلى سبيل المثال، فقد وضعت سلوفينيا برنامجا وطنيا للأسر المعيشية لمساعدة الشباب من النساء والرجال على تقاسم المسؤوليات العائلية بطريقة غير نمطية. كما تتخذ سلوفينيا خطوات للحد من إظهار المرأة في صورة سلبية في رسوم الكتب المدرسية، بل وفي الكلام المكتوب والكلام المنطوق. وثمة مبادرات مماثلة تتخذها دول أخرى تشمل استعراض أو تنقيح الكتب المدرسية والمقررات الدراسية للمدارس الابتدائية، وتنظيم حلقات عمل وإشراك وسائط الإعلام (الفلبين والمغرب وكندا).

30- ووضعت كندا والفلبين خطط عمل شاملة من أجل حقوق المرأة تشمل مكونا تثقيفيا عريضا؛ وتذكر تركيا أنه يجري وضع خطة عمل

بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكثيرا ما يولى اهتمام خاص للجماعات المهمشة أو الضعيفة، مثل البغايا، والعاملات بالخارج، وغيرهن من النساء والأطفال المعرضين للاستغلال. وتعمل تركيا على زيادة عدد مراكز المرأة في كافة أنحاء البلد، حتى المستوى الجامعي وعلى المستوى الجامعي نفسه، لأغراض البحوث والتدريب في مجال حقوق المرأة. وجاء في تقرير الدانمرك أن "مجلس الشروط المتكافئة" في الدانمرك قد استهل مشروعاً مدته سنتان بشأن موضوع المساواة في المدارس الابتدائية يرمي إلى تجميع الخبرات المكتسبة في المدارس وفي تدريب المعلمين؛ وقد اعترف المجلس بأن الذكور والإناث من الطلاب يختلفون من حيث المهارات والاهتمامات، وبأنه يتعين في الوقت نفسه تغيير الاتجاهات لتحقيق المساواة في المعاملة إزاء الجنسين. كما استحدثت الدانمرك دورة دراسية اختيارية قبل المرحلة الجامعية عن نوع الجنس والثقافة.

31- وتعكس الملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة حاجة عامة إلى تحسين المساواة بين الجنسين في المجتمع. وتركز التوصيات على تحسين برامج وسائط الإعلام والمقررات الدراسية من أجل محو المضامين النمطية الخفية المتعلقة بنوع الجنس (سلوفينيا وفنزويلا). كما تتناول الحاجة إلى تكريس جهود خاصة لتثقيف الجماعات الضعيفة والمهمشة مثل النساء في المناطق الريفية، والأقليات العرقية، والشابات والنساء في السجون (تركيا). وفي حالة الدانمرك، أوصت اللجنة بأن تصبح الدورة المشار إليها آنفا بشأن نوع الجنس والثقافة دورة إلزامية في التعليم الثانوي.

واو- لجنة حقوق الطفل

32- تركز التقارير المقدمة إلى لجنة حقوق الطفل بالدرجة الأولى على التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس وعلى حملات الإعلام (نيجيريا وأوروغواي). وتعرض معظم التقارير للجهود التي تبذلها الحكومة للنهوض بالتنشئة الأخلاقية والفلسفية السليمة للأطفال، وذلك بعدة طرق، ومنها التثقيف في مجال حقوق الإنسان. ويجري استحداث برامج ذات صلة بواسطة المؤسسات القائمة، مثل لجان حقوق الإنسان (نيوزيلندا) أو الوزارات (المغرب)، أو بواسطة المؤسسات المنشأة خصيصا لتنفيذ الاتفاقية (مثل

اللجنة الوطنية لتنفيذ حقوق الطفل في نيجيريا) أو لتعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان (مثل اللجنة الفرعية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان التابعة للجنة تطوير التربية الوطنية في هونغ كونغ والمنشأة في عام 1992 لتعزيز تفهم واحترام الجمهور لحقوق الإنسان). كما استحدثت برامج تثقيفية لمكافحة التمييز ضد المعوقين (هونغ كونغ). وكانت الإشارات الواردة بشأن مبادرات التثقيف الأخرى في مجال حقوق الإنسان مبهمة (بلغاريا وبنما). وفي هذا الصدد، يتناقض تقرير بنما إلى لجنة حقوق الطفل مع تقريرها إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري الذي يتضمن معلومات مسهبة عن خطة بنما الوطنية من أجل التثقيف في مجال حقوق الإنسان .

33- وجاءت الملاحظات الختامية للجنة حقوق الطفل شاملةً ومحددةً فيما يتعلق بالجمهور المستهدف المحتمل، بما في ذلك الجماعات الضعيفة والمهمشة والفئات المهنية ذات الصلة، وتشير هذه الملاحظات في كل الأحوال إلى النقص في المبادرات التثقيفية باعتباره أحد أوجه القلق الرئيسية وتتضمن توصيات لمعالجة هذا النقص. وتوصي اللجنة باستمرار بأن تطبع الدول التقرير والملاحظات الختامية وأن تنشرهما . وتطرح اللجنة كذلك قضية تقييم فعالية ما استحدث من برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان والتوعية الجماهيرية (نيجيريا وهونغ كونغ). كما تشير على وجه التحديد إلى عقد التثقيف في مجال حقوق الإنسان (نيجيريا وبنما).

زاي- النهج الحكومية إزاء التثقيف في مجال حقوق الإنسان

34- تُظهر تقارير الدول تباينا جماً في النهج المتبعة في موضوع التثقيف في مجال حقوق الإنسان .

35- فترى دول كثيرة أن التثقيف في مجال حقوق الإنسان يكاد يكون من اختصاص جهاز التعليم الرسمي وحده: فيوفَّر التثقيف في مجال حقوق بإدراج مواضيع حقوق الإنسان في المقررات الدراسية وبتنقيح الكتب الدراسية في المدارس، بإدراجها أيضا في برامج الدورات والمؤتمرات الجامعية، وفي أنشطة أخرى قائمة على المشاركة بدرجة أكبر (مثل المسابقات المدرسية لكتابة المقالات والرسم في هونغ كونغ).

36- وكثيراً ما يشار إلى برامج التدريب والحلقات الدراسية لجماعات معينة - مثل الفئات المهنية. ويشار بدرجة أقل تواتراً إلى جهات الوصل وإلى المؤسسات المسؤولة بالتحديد عن هذه البرامج.

37- وتحاول بعض البلدان تعزيز الوعي العام بحقوق الإنسان بتنظيم احتفالات تذكارية منتظمة بأحداث معينة مثل "يوم حقوق الإنسان" و "أسبوع حقوق الإنسان" (تقرير جمهورية كوريا إلى لجنة مناهضة التعذيب) و "يوم الطفل الأفريقي" (تقرير نيجيريا إلى لجنة حقوق الطفل). وكثيرا ما يشار إلى إنتاج ونشر مواد الإعلام، وهذه تتراوح بين الكراسات والصحف الأكاديمية من جهة وشرائط الفيديو التعليمية من جهة أخرى. كما يشار إلى إنتاج وإذاعة البرامج التلفزيونية (انظر مثلا، تقريري المغرب وأوروغواي إلى لجنة حقوق الطفل). وتشير بوركينا فاسو إلى تنظيم مهرجان للأفلام عن مكافحة التمييز العنصري.

38- وعوضاً عن تدريس أهمية نبذ التمييز في معاملة الآخرين، اختارت البرازيل نهجا أكثر إيجابية هو الاحتفال بإسهام السود في المجتمع البرازيلي والثقافة البرازيلية، وتشجيع الاندماج الاجتماعي من خلال وسائط الإعلام (تقرير البرازيل إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري). وتحاول البرازيل أن تكفل ظهور صورة مواطنيها السود في وسائط الإعلام بتشجيعها إشراك السود في المنتجات والأفلام والإعلانات التلفزيونية. كما قررت يوم عطلة وطنية لتخليد ذكرى بطل المقاومة السوداء ضد قهر مجتمع الاستعباد في القرن السابع عشر.

39- ومن النهج الخلاقة الأخرى للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، تشجيع الطلاب على القيام بأشغال مجتمعية وبأنشطة خارج المقررات الدراسية. فجاء تقرير جمهورية كوريا أن الطلاب الجامعيين ينظمون أنشطة خدمات قانونية أثناء الصيف لتعريف سكان المدن الصغيرة والقرى الزراعية وقرى الصيد بأحكام اتفاقية مناهضة التعذيب ولتوعيتهم بها (التقرير المقدم إلى لجنة مناهضة التعذيب). وفي هونغ كونغ، ابتكرت صلات جديدة بين المدارس لتشجيع الإندماج بين الطلاب. ففي إطار "مخطط التآخي بين المدارس" مثلا، يجري الربط بين المدارس العادية ومدارس المعوقين، ويشجع مخطط "اختر صديقاً" على قيام الأطفال الأصحاء البدن بمصادقة الأطفال المعوقين (التقرير المقدم إلى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)[3].

(3) كما تذكر بواتسوانا في تقريرها CERD/C/105/Add.1 (الذي لم يكن من بين التقارير التي فحصتها اللجنة خلال الدورة المتخذة مرجعاً)، إنشاء شكل ما من الخدمة الوطنية يمكن به للأشخاص تأدية فترة الخدمة الوطنية في المناطق الريفية. ويشجع هذا البرنامج على التفاهم الثقافي بتسهيله أنواعاً من التبادل بين أشخاص من ذوي خلفات مختلفة.

الجزء الثالث

خاتمة